مستخلص الدراسة :-

يعد صندوق الإسكان من أجهزة الدولة المهمة، لما له أثر كبير في المساهمة ، في حلّ أزمة السكن فكون السكن من متطلبات العيش الكريم ؛ إذ يتطلب من الدولة المعاصرة ونتيجة النمو الحضري السريع والمتزايد ، إن تتدخل لحلّ هذه المشكلّة وذلك بتوفير صندوق الإسكان ، وتحريك أجهزة الدولة الآخرى المساعدة في هذا المجال لتطوير قطاع الإسكان ؛ ؛ وإنما برامج الإسكان ومبادرة السكن لها تأثير في الاقتصاد وفي الوضع المالي للمجتمّع، وله آثار في صناعة مواد البناء وله القدرة على تحفيز الاقتصاد ، وتقليل البطالة، وتساعد السياسات الآخرى كالسياسات الضريبية والإعانات والدعم على نجاح سياسات الإسكان ؛ وتزداد أهمية هذا القطاع في العراق بالنظر للنقص الكبير في الوحدات السكنية الملاءمة مما حدى بالدولة إلى إطلاق مبادرة القروض السكنية للتخفيف من تلك الأزمة والتخفيف من حدة الآثار، التي يتركها السكن العشوائي ، وعلى أساس أنهاّ إحدى السياسات التي تؤسس الأمأن الاجتمّاعي لكافة أفراد المجتمّع.

وقد أكدت المادة (30) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 بتوفير دخل ، وسكن لائق لكلّ أفراد المجتمّع العراقي ؛ فجاء في نصّها"(تكفل الدولة للفرد وللأسرة..... حياةٍ حرةٍ كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.)"

وإنَ السكن الملائم حق من حقوق الإنسان ، واحد مكونات الأمأن الاجتمّاعي للأفراد والأسر ، فقدت شهدت السنوات الاخيرة طلباً واسعاً ومتزايداً للسكن بسبب الزيادة السكنية وارتفاع المستوى المعيشي أدى إلى ظهور أزمة سكن ،وقد أسس الصندوق ، بهدف تمّويل مشاريع الإسكان وتمّكين المواطنين من بناء مساكن لهم عن طريق القروض العقارية ، وتعزيز عمليات البناء إلاّ أنهّ يحمل في مضامينه ابعاداً اجتمّاعية تنطلق من سعيه لمساعدة المواطن ، والحفاظ على بنيوية المجتمّع ، ومن ثم ينعكس ذلك على خلق آلفة اجتمّاعية على المدى البعيد ، وان الصندوق يمنح الأولوية بالإقراض لذوي الدخل المحدود .

وإنَ هذه المرحلة تستدعي تقديم الدعم التام لصندوق الإسكان ، لأنهّ الجهة الرسمية ، التي تمّثل حلقة الوصل بينّ الدولة والمواطن التي من خلالها تسهم الدولة في تقديم القروض المالية للمواطنين من أجل مساعدتهم في بناء وحدات سكنية ، لذلك ينبغي اعطاء صندوق الإسكان أهمية قصوى في موازنة الدولة ، وتخصيص مبالغ ضخمة في أرصدة الصندوق من أجل مواصلة عطائه ، والمطلوب من الحكومة توفير الأراضي المخصصة لبناء للأفراد. ، وفقد أظهرت نتائج الدراسات وجود عجز في الوحدات السكنية، وبشكلّ متزايد ، وبصورة مستمّرة .